

الم - _____ الو ق - : - المميز ضده :

وي - _____ المحام اليه

الم - : - المميز

الم - : - الثاني المميز

الم - _____ الو ق - : - المميز ضده :

وي - _____ المحام اليه

الم - : - المميز

الم - : - الثاني المميز

٣٠

٣٠

المميز ضدهم : - ١

وي - _____ الو ق - : - المميز ضده :

الم - : - الأول المميز

lawpedia.jo

عن - _____ الو ق - : - المميز ضده :

وي - _____ المحام اليه

الم - : - المميز

الم - : - الثاني المميز

الم - : - الأول المميز

الم - : - الثاني المميز

الم - : - الأول المميز

الم - : - الثاني المميز

الم - : - الأول المميز

٢٠٠٦/٥٦٧

رقم القضية :

بصفحتها : الجزء الثاني

محكمة التمييز الأولى

القلم بين الراب

العلم

وَكَيْلَهُ الْمَحَامِي

المميز ضده :- الحق العال

فقدّم في هذه القضية أربع تمييزات الأول بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٢ والثاني بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٢ والثالث بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٢ والرابع بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٣ للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٥/١٢٣٢ والقاضي -:

بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث

وضع المجرم

سنوات والرسوم مكرره عشرة مرات عن كل جرم ارتكبه .

المجرمين ووضع

بالاشتغال **الشاغلة** الموقوفة مدة ثلاث سنوات والرسوم مكرره خمس مرات لكل واحد منها عن كل جرم ارتكب .

وعملًا بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ عقوبة واحد لكل من المجرمين

وہی

وضع كل واحد منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسم .

وحيث اسقط والد المجني عليه طارق حقه الشخصي عن المتهمين الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة إلى النصف لتصبح وضع المجرمين

بالأسفل الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف والرسوم لكل واحد منهم محسوبة له مدة التوقيف .

وحيث أن المتهمين مخلي سبيلهم بالخلافه تركهم أحراراً لين اكتساب الحكم الدرجة التقويه .

وتتلخَص أسدباب التمييز الأول بالأسبابين الآتيتين :-

١. جانبت محكمة الجايات الكبرى الصواب بتعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضدهم من جناية هناك العرض بالعنف والتهديد إلى جناية هناك العرض بغير عنف أو تهديد وفقاً لأحكام المادة ١/٢٩٨.

٢. إن القرار المميز مشوب بفساد في الاستدلال وقصور في التعليل.

لهذين السببين يلتزم المميز بقول التمييز شكلا ونقضا
القرار المميز موضوعا.

وَتَقْضِ
أَسْرَابَ
الْقَمَرِ
الْقَائِمِ
بِمَا
يُؤْتِي
: ١ -

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من حيث النتيجة التي توصلت إليها .
٢. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من حيث وزن البينة .
٣. لم تقدم النيابة أية بينة تثبت ارتكاب المميز للجرم المسند إليه .
٤. إن أقوال المشتكى والتي استندت إليها المحكمة في قرارها جاءت متناقضة مع بعضها البعض .
٥. المميز يكرر أقواله ودفعه السابقة .

هذه الأسباب ولأي أسباب تراها محكمة التمييز يلتبس
وكيل المميز بقول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وتلذذ أسباب التمييز الثالث بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من حيث النتيجة التي توصلت إليها .
٢. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من حيث وزن البينة .
٣. لم تقدم النيابة أية بينة تثبت ارتكاب المميز للجرم المسند إليه .

٤. إن أقوال المشتكي والتي استندت إليها المحكمة جاءت متناقضة .

٥. المميز يكرر أقواله ودفعه السابقة .

لـ هذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وتتلخص أسباب التمييز الرابع بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من حيث النتيجة التي توصلت إليها وخالفت القانون لعدم وجود ما يربط المميز في هذه القضية .

٢. لم تراع محكمة الجنايات الكبرى التناقض الواضح في أقوال المشتكي .

٣. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم الأخذ بالقرير الطبي وفحص العينات .

٤. لم يتم العثور على مواد أو حيوانات مزوية للمتهم لؤي .

٥. إن البيانات كافية لإثبات براءة المميز من كافة التهم المسندة إليه .

لـ هذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب فيها

قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً ورد التمييزات المقدمة من المميزين موضوعاً .

القة

بـ التدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى

محكمة الجنايات الكبرى أحالت المتهمين كل من :-

١.

٢.

٣. لؤي محمد تيم المعايطه .

إلى تلك المحكمة لمحاکمتهم عن الجرائم التالية :-

١. جناية هناك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات مكرره عشر مرات بالنسبة للمتهم

٢. جناية هناك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٦ عقوبات مكرره خمس مرات بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث .

لدى المحاکمة أمام محكمة الجنايات الكبرى بالقضيه الجنائيه رقم ٢٠٠٥/١٢٣٢ وبعد استكمال إجراءات التفاوضي توصلت المحكمه إلى أن واقعة الادعوى كما خلاصت إليها من البينه وقعت بها تلخص قبل حوالي شهر من تقديم الشكوى كان المجني عليه البالغ من العمر ١٤ سنه يعمل في محل الخضار العائد لوالد المتهم حيث قام الأخير بأخذ المجني عليه إلى منطقة الوادي

وهناك قام بشلج بنطلونه وكسونه وقام بتسليح المجني عليه بنطلونه وقام بوضع قضيبه في مؤخرة المجني عليه إلى أن استمنى ثم عادا معاً وبعدها قام المتهم بأخذ المجني عليه إلى خيمة الحلال وقام بتسليح المجني عليه بنطلونه وكسونه وقام بوضع قضيبه بين أفخاذ المذكور واستمنى عليه وقد كرر المتهم هذه الأفعال عشرة مرات .

بالمجني	بما فعله المتهم	بعد أن علم المتهم
عليه	قام بأخذ المجني عليه إلى غرفه وقام بتسليحه بنطلونه وكسونه وقام بشلج بنطلونه وكسونه وقام بوضع قضيبه في مؤخرة المجني عليه إلى أن استمنى وخرجا من الغرفه وتوجه المجني عليه إلى منزله وقد كرر المتهم	عليه خمس مرات .
بالأفعال اتجاه المجني		

بعد أن علم المتهم بما فعله المتهم مع المجني عليه قام باصطحاب الأخير إلى منطقة سيل الكرك حيث منزله وقام بالدخول هو والمجني عليه إلى داخل غرفه وقام بإنزال بنطلون وكسون المجني عليه إلى أسفل قدميه وبطحه على الأرض وقام بوضع قضيبه في مؤخرة المجني عليه إلى أن استمنى وبعدها خرجا مع بعضهما وكرر المتهم لؤي هذه الأفعال خمس مرات .

تهديد وبالتالي فإنها تشكل سائر أركان وعناصر جناية هناك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة طبقاً للمادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات وعليه يكون سبب التمييز هذا مستوجباً للرد .

وعن السبب الثاني ، لقد جاء القرار المميز متفقاً وحكم القانون وقد أوردت المحكمة ملخصاً للواقعه التي توصلت إليها وقنعت بها من البيئه المقدمه وانطياق هذه الوراقعه على حكم القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً ومقبولاً لذا يغدو هذا السبب مستوجباً للرد .

٢. وفي الرد على أسباب التمييز المقدمه من المحكومين في التمييزات الثلاثة :-

وعن أسباب التمييزات الثلاثه ، جميعها والتي تنسب بجمعها على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها ما دام أن النيابة لم تقدم الدليل المقتنع على ارتكاب المميزين للجرائم المسنده إليهم وأخذها بأقوال المشتكي رغم وجود التناقضات في أقواله .

وفي الرد على ذلك ، إن القضاء الجزائي يقوم على حرية تقدير الأدلة القائمة في الدعوى والاعتماد على ما تضمن إليه نفسه وطرح ما لم تنفع به وفقاً لأحكام المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وحيث نجد أن محكمة الموضوع قد ساقط الوراقعه الجرميه التي قنعت بها بصورة جلية وواضحه وناقشت البيانات ودلت على الوراقعه وقنعت من شهادة المجني عليه لذلك فإن النتيجة التي توصلت إليها تغدو سائغه ومقبوله .

وحيث لا رقا به لمحكتنا على محكمة الموضوع في اقتناعها بالدليل المقدم إليها فإن قناعة محكمة الموضوع بالأدلة المستعملة لا تدخل في عداد أسباب التمييز المنصوص عليها بالمادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ولا تملك محكتنا التدخل بقناعة محكمة الموضوع ما دام أن البيانات التي اعتمدت عليها تؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها لذلك تكون أسباب التمييز الواردة بالتمييزات الثلاثة المقدمة من المحكومين غير وارده على القرار المميز ومستوجبه للرد .

